مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأمن البشري العربي الواقع والآفاق
اسم الكاتب: د. منذر الناصر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4202
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 08:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (2)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (2) 2010

الأمن البشري العربي
الواقع والآفاق

الدكتور منذر الناصر *

(تاريخ الإيداع 3 / 1 / 2010. قُبِل للنشر في 25/ 4 /2010)

□ ملخّص □

إن تحقيق الأمن الاقتصادي والغذائي هو محرك كل تطور وتقدم للإنسان العربي كي يتمكن من التفاعل والتجاوب مع المتغيرات العالمية المتسارعة بكفاءة واقتدار.

سنحاول من خلال هذه الدراسة توضيح أهمية الأمن البشري العربي وتحديد مكوناته الأساسية، خاصّةً في ظروف العولمة وتأثر الأمن البشري العربي بسلبياتها التي يمكن أن تظهر من خلال انتشار المرض والجوع والبطالة، حيث تؤثر هذه النتائج كافة على عدم وصول الناس إلى فرصهم الاجتماعية والاقتصادية. ويتضمن البحث المحاور الآتية:

- المحور الاول: يبحث في مفهوم الأمن البشري، والتنمية البشرية.
- المحور الثاني: المحددات الأساسية للأمن البشري، وسنتعرض فقط للمحددات التالية (الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي).
- المحور الثالث: يظهر آفاق الأمن البشري العربي وأهمية التكامل الاقتصادي العربي في تحقيق الأمن البشري.

الكلمات المفتاحية: أمن بشري، أمن غذائي، فجوة غذائية.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة حلب – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (2)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (2) 2010

The Arabian Human Security
"Reality and Perspectives"

Dr. Monzer Al Naser *

(Received 3 / 1 / 2010. Accepted 25 / 4 /2010)

□ ABSTRACT □

This research handles the relation between the variables of international and some factors of Arabian human security, especially: economic security, the alimentary security. These factors are forming the types of most important of human security.

Truly, achievement the economic security and the alimentary security is dynamo all development and progress for Arabian human so that to have the interaction and reaction ability along with hurrying variables of international by efficiency and worthy.

We will try through this research, illustration, the importance of Arabian human security. In addition, definition its major compositions, especially: in circumstances of the globalizing, moreover, touch the Arabian human security by its negative . The Research contains the following items.

First item: search in human security form, and human development

Second item: search in major factors for human security, we will showing the following factors (the economic security, the alimentary security).

Third item: show the importance of Arabian economic integration to achieve the human security.

Key words: human security, food security, gap food.

* **Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Aleppo University, Aleppo, Syria.**

مقدمة:

يتعرض الأمن البشري العربي في الوقت الحالي لمجموعة من المشكلات والتحديات التي يعود ظهورها إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمتغيرات الدولية، ولا شك أنّ التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية تؤثر بشكل كبير على انعدام الأمن البشري بكل مكوناته. كما أن هناك اختيارات خاطئة أو منقوصة تكون من صنع الإنسان نتيجة عدم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمادية بالشكل الأمثل، أو نتيجة تراجع الإنتاج وانخفاض الإنتاجية.

لقد تمكنت معظم الدول المتقدمة أن تحقق التنمية البشرية وتوفر الأمن البشري لسكانها، بينما لا تزال الدول النامية ومنها الدول العربية تتلمس الطريق لتحقيق التنمية المنشودة، لأن التأخر في تحقيق التنمية البشرية يؤدي إلى تراكم الحرمان البشري، وعدم تحقيق الأمن البشري بشقيه الرئيسين الاقتصادي والغذائي، خاصةً في ظل العولمة التي تعدُّ إحدى المشكلات الرئيسة التي تواجه الأمن البشري لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية قد تكون بالغة الأثر في المستقبل.

أهمية البحث وأهدافه:

تعود أهمية البحث إلى كونه يتناول بالدراسة والتحليل الأمن البشري العربي، وأهم مكوناته، هذه المكونات التي تعدُّ هدف كل نظام اقتصادي يهدف للحرية والتطور، كما يهدف أيضاً إلى الاعتراف بشمولية مطالب الحياة وضرورتها لتحقيق التنمية المنشودة.

تنبع أهمية البحث من ارتباط الاقتصاديات العربية بشكل كبير بالاقتصاديات الدولية وتأثير هذه الاقتصاديات على الأمن البشري العربي كافّةً بأشكاله.

ويهدف البحث إلى:

1) توضيح مفهوم الأمن البشري ودراسة وتحليل مكوناته الرئيسة.

2) دراسة وتحليل أهم تحديات الأمن البشري والاقتصادي العربي

3) دراسة العلاقة بين التنمية البشرية والأمن البشري.

4) توضيح أهمية التكامل العربي في تحقيق الأمن البشري.

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي الاستقرائي والتحليل الإحصائي المقارن من خلال الاستفادة من الأبحاث والدوريات العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع، وبما يحقق الفائدة المرجوة وأهداف البحث.

فرضيات البحث:

- هناك علاقة تكاملية بين الأمن البشري والتنمية البشرية.
- البطالة والفقر لهما الدور الأكبر في انعدام الأمن الاقتصادي.
- لا توجد علاقة قوية بين الطلب على الغذاء والفجوة الغذائية في الوطن العربي.

– تعريف الأمن البشري:

إن الأمن البشري حسب التعريف الأخير الوارد في تقرير لجنة الأمن البشري هو الأمن الذي ينبع من طموحات أولئك الذين يسعون لتحقيق قدر من الرفاهية والكرامة في حياتهم اليومية ومستقبلهم[1]. أي أن هذا الأمن هو الذي يضمن الرفاهية باحتياجات الإنسان الأساسية وكفالة حرياته.

أما التنمية البشرية فهي عملية توسيع لخيارات الناس عن طريق تأمين الوظائف والقدرات البشرية. ومن ثم تعبر التنمية البشرية أيضاً عن النتائج البشرية التي تتحقق في هذه الوظائف والقدرات. وتتمثل القدرات الأساسية وعلى جميع مستويات التنمية في أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على المعرفة وعلى الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق. ولكن عالم التنمية البشرية يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك، فمجالات الاختيارات الأخرى التي يسعى لها الناس تتضمن المشاركة والأمن والقابلية للاستدامة وحقوق الإنسان المضمونة، فالتنمية البشرية هي تنمية الناس لأجل الناس وبوساطة الناس[2].

- مكونات الأمن البشري:

للأمن البشري جانبان رئيسان، هما:

الأول: السلامة من تحدياته الأساسية مثل الجوع والمرض والفقر والاضطهاد.

الثاني: الحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء في البيوت أو في الأعمال أو في المجتمعات المحلية، وهذه التهديدات يمكن أن توجد على جميع مستويات الدخل والتنمية في أي بلد.

من خلال المقارنة بين مفهوم التنمية البشرية، ومفهوم الأمن البشري ومكوناته نجد أن الأمن البشري يشكل أحد العناصر المهمّة في التنمية البشرية كونه يضمن بعض الحاجات الأساسية الداخلة في تكوين التنمية البشرية، وأن أي قصور في تحقيق الأمن البشري على المستويات كافة سيؤدي الى تراجع في تحقيق التنمية البشرية، كما أنّ التقدم في مجال التنمية البشرية سيعزز إمكانية التقدم في مجال الأمن البشري والعكس صحيح، لأن تحقيق التنمية البشرية يعني توفير الدخل المناسب والصحة والتعليم، مما يقلص احتمالات التعرض لانعدام الأمن البشري. وهذا يؤكد صحة وقبول الفرضية الأولى من فرضيات البحث التي ترى أن هناك علاقة تكاملية بين الأمن البشري والتنمية البشرية.

رغم كل ذلك فإن مفهوم الأمن البشري بمعناه التقليدي سيظل قائماً وستتمكن الدول القوية من تكييف مفهومه حسب مصالحها، لكن البلدان النامية تسعى لأن تحققه بتوفير الحرية والكرامة والديمقراطية والتحرر من الاستعمار والخوف والحاجة، كما في فلسطين المحتلة أو العراق أو لبنان من أمريكا وإسرائيل وحلفائهما الذين يروعون أي بلد يشكل تهديداً لهم.

ولا أدل على ذلك مما قاله (وليام كوانت) "إن أخطر ما يؤمن به بوش هو ليس مجرد إيمانه بالحرب الاستباقية، أي الحرب ضد أي دولة ترى أمريكا أنها قادرة على شن حرب ضدها، ولكن إيمانه أيضاً بضرورة شن الحرب الوقائية للحيلولة دون أن تصبح أية دولة مجرد مصدر تهديد لأمريكا".[3]

– محددات التنمية البشرية:

بما أن الإنسان هو محور التنمية وغايتها، فلا يمكن لأية تنمية أن يكتب لها النجاح والاستدامة إلا إذا اهتمت بالإنسان من حيث دخله وتعليمه وصحته واحترام ذاته والآخرين. وأصبح واضحاً بأن التقدم البشري لا يحصل بوساطة النمو الاقتصادي فقط، فهو وسيلة من وسائل تحقيق التنمية البشرية التي كانت محور اهتمام تقارير التنمية البشرية كافة الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وركزت تلك التقارير على المؤشرات الأساسية لقياس درجة التنمية،

وهي العمر المتوقع عند الولادة والمعرفة والتحصيل العلمي والدخل. وهذه المؤشرات ما هي إلا محددات تشمل مكونات التنمية البشرية القابلة للقياس الكمي كافة.

- **محددات الأمن البشري العربي:**

حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 قائمة التهديدات التي يتعرض لها الأمن البشري في سبع فئات رئيسة هي: الأمن الاقتصادي . الأمن الغذائي . الأمن الصحي . الأمن البيئي . الأمن الشخصي . أمن المجتمع المحلي . الأمن السياسي[4]. لكن تقرير التنمية البشرية عام 2000 لم يتعرض إلا إلى نوعين من الأمن البشري، وهما الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي، وهما محور البحث، وبذلك تشمل محددات الأمن البشري الأمن الاقتصادي . الغذائي . المائي . الصحي لأنها تؤثر بشكل أو بآخر على كل محددات الأمن البشري الأخرى.

- **الأمن الاقتصادي:**

يتطلب الأمن الاقتصادي وجود دخل أساسي مضمون عادة من عمل منتج أو من شبكة سلامة ممولة من القطاع العام وذلك كملاذ أخير [5]. وبما أن الأمن الاقتصادي هو أهم محددات الأمن البشري لأن أي خلل فيه سيؤثر سلباً على كل محددات الأمن البشري الأخرى، وعلى التنمية البشرية. لذلك أرى أن الأمن الاقتصادي هو إمكانية الحصول على دخل كاف سواء كان هذا الدخل من عمل منتج أو ناتج عن تعويض بطالة، ويكفل مستوى معيشة لائق للفرد وأسرته شريطة أن يكون مضموناً قانوناً وغير قابل للسلب مهما كانت الظروف.

نتيجة زيادة معدلات البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة بدأ الناس يشعرون بانعدام الأمن الاقتصادي، ففي البلدان المتقدمة التي كانت حتى عهد قريب تضمن معدلات تشغيل مقبولة، وتتمتع بمستوى معيشي جيد وبأجور مرتفعة جداً إذا ما قورنت بمعدلاتها في البلدان النامية، أصبحت هذه البلدان فجأة تشكو من عدم إمكانية تأمين عمل لسكانها داخل حدودها، وبدأ أعداد الفقراء يتزايدون في الدول الغنية والفقيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي يعيش حوالى 15% من الناس تحت خط الفقر، لكن أشد المشاكل موجودة في البلدان النامية حيث يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر ويعيش أكثر من بليون إنسان من سكان العالم على دخل يومي يقل عن دولار واحد. [6] إذا كان الأمن الاقتصادي في ظل العولمة أصبح بعيد المنال للكثير من سكان البلدان المتقدمة فكيف هو الحال في البلدان النامية ومنها وطننا العربي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.

لذلك يشير بعضهم إلى أن هناك فقط 20% من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام، أما النسبة إلى الباقية 80% فتمثل السكان الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الحاجة للإحسان والتبرعات وأعمال الخير[7]

يمكن تلمس خطورة الأمن الاقتصادي في الوطن العربي، وصعوبة الحصول على عمل يكفل الحياة الكريمة من خلال استعراض النقاط الآتية:

1. يقدر إجمالي سكان الدول العربية بحوالى 338 مليون نسمة عام 2007 ويُعدّ معدل نموه السنوي البالغ 2,3% أعلى من معدل نمو السكان في العالم والبالغ 1,2%، وأعلى أيضاً من معدل النمو في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً البالغ 0,3% [8] يترتب على هذا الأمر:

أ. تميز الوطن العربي بفتوة سكانية مرتفعة مما يشكل عبئاً متزايداً على المستلزمات الأساسية وغذاء الأطفال والأدوية والأغذية والألبسة.

ب. ازدياد عدد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، فلقد وصل معدل البطالة في الوطن العربي في عام 2003 إلى 12% تقريباً ويبلغ أقصى معدل له في الجزائر وعمان بحدود 26% من قوة العمل، بينما بلغ أدنى معدل له في الكويت بحدود 1% فقط[9]، وتجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة في الدول المتقدمة لم تتجاوز 7% حيث بلغت أعلى معدل للفترة نفسها الزمنية 6.6 % وانخفضت إلى 6.3 في عام 2005 .[10]

2- من المتوقع أن تجد الدول العربية صعوبة في الحد من ظاهرة البطالة إذا ما استمرت وتيرة النمو الاقتصادي المتواضع، ومع ذلك فقد تدهورت أوضاع المتعطلين تحت تأثير فقدان الدخل واتجاه الأسعار المحلية للارتفاع بسبب إلغاء الدعم وزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام. كما أن مشروعات الضمان الاجتماعي في هذه البلدان مازالت محدودة ولا تغطي إلا رواتب التقاعد والتأمين الصحي، أما إعانات البطالة فلا وجود لها في أي بلد عربي.

▪ إن ازدياد معدلات البطالة في ظل عدم وجود نظام حماية اجتماعية للعاطلين عن العمل والناتجة عن قصور الاستثمارات التي تخلق فرص عمل تستوعب العاطلين عن العمل، ستؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة للأفراد بسبب انعدام الدخل وانتشار الفقر، والجدول رقم (1) يوضح نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

الجدول رقم (1) السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في عدد من الدول العربية.

البلد	السكان% تحت خط فقر دخل دولار واحد يومياً		السكان % تحت خط فقر دخل دولارين في اليوم	
	2000-1995	2007-2000	2000 -1995	2007-2000
الأردن	2>	2>	7.4	3,5
الجزائر	2>	6,8	15.1	23,6
المغرب	2>	2,5	14.3	14,0
اليمن	15.7	17,5	45.2	46,6
تونس	2>	2,6	6.6	12,8
مصر	3.1	2>	43.9	18,4
موريتانيا	25.9	21,2	63.1	44,1

المصدر:- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004- تقرير التنمية الإنسانية العربية، ص(213).

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2009- تقرير التنمية البشرية 2009، ص(176-178).

رغم عدم توفر مؤشرات عن الدول العربية كافة، فإن المؤشرات المتوفرة تظهر حجم الفقر والفقراء في البلدان العربية، خاصة أن أكثر من 46,6% من سكان اليمن يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، منهم 17,5% يعيشون تحت خط فقر الدخل وبأقل من دولار ونصف في اليوم. والحالة في موريتانيا أسوأ من ذلك بكثير حيث إنّ حوالى 44,1% من سكانها يعيشون تحت خط فقر الدخل، ومنهم 21,2% يعيشون بدولار واحد يومياً. مما سبق يتضح أن حالات الفقر والبطالة المنتشرة في البلدان العربية المذكورة تهدد الأمن الاقتصادي نتيجة انخفاض دخل الفقراء وتردي مستوى المعيشة. وهذا يؤكد صحة وقبول الفرضية الثانية من فرضيات البحث.

- **الأمن الغذائي:**

عرفت منظمة الأغذية والزراعة العربية الأمن الغذائي، بأن تنتج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة وبطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية. وأن توفر لكل مواطن ما يكفي من الغذاء بالكم والنوعية اللازمة للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد الشعب وبالأخص ذوي الدخل المحدود. [11]

- **ملامح الأمن الغذائي العربي:**

يتضح تدهور الأمن الغذائي العربي من خلال ما يأتي:

. تعاني الدول العربية من فجوة غذائية في معظم السلع الغذائية، فقد ارتفعت قيمة الفجوة من حوالى 18,2 مليار دولار في عام 2006 إلى حوالى 23,2 مليار دولار في عام 2007 أي بزيادة بنسبة 27,6%.[12] تأتي هذه الفجوة بسبب أن الإنتاج الحالي للغذاء في الوطن العربي غير قادر على اللحاق باحتياجات السكان الغذائية، مما يضطر الدول العربية للاعتماد على الاستيراد. تشكل هذه الفجوة تحدياً حقيقياً لتلك الدول ويزيد اتساعها الفرق بين الواردات والصادرات الغذائية نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي والتحول نحو الاستيراد وعدم استغلال مقومات التنمية الزراعية، مما يؤدي إلى شح المنتجات الغذائية وسوء التغذية.

. بالرغم من أن متوسط نصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية أعلى من المتوسط العالمي إذ بلغ خلال الفترة 2003– 2005 نحو 2844 سعراً حرارياً مقارنة بنحو 2770 سعراً حرارياً على المستوى العالمي، وبالرغم من ذلك فهناك تفاوت كبير بين الدول العربية إذ تجاوز نصيب الفرد من السعرات الحرارية في بعض البلدان العربية المتوسط العام للوطن العربي، وهي الإمارات وتونس والجزائر والسعودية وسورية والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب [13]. بينما كان في اليمن أقل بكثير من المتوسط العربي والعالمي إذ بلغ 2550 سعراً حرارياً

. إن عدد السكان الذين يعانون نقص التغذية في الوطن العربي خلال الفترة من 2001 – 2003 بلغ 24,2 مليون نسمة، وقد ارتفع عددهم للفترة 2002– 2004 إلى حوالي 24,7 مليون نسمة [14].

. إن إنتاجية العامل الزراعي العربي أدنى بكثير من إنتاجية العامل في الدول المتقدمة، ويتراوح الفرق ما بين 20–35 مرة لصالح الأخيرة، ففي حين يؤمن العامل الزراعي في نيوزلندة المنتجات الغذائية لـ 40 شخصاً، فإن متوسط ما يؤمنه العامل الزراعي في البلدان العربية لا يتجاوز في أحسن الأحوال أربعة أشخاص[15].

- **تحديات الأمن الغذائي العربي:**

يواجه الأمن الغذائي العربي تحديات مختلفة يمكن تصنيفها إلى تحديات مباشرة وتحديات غير مباشرة.

- **التحديات المباشرة:** تتضمن أهم التحديات المباشرة التي تواجه الأمن الغذائي ما يأتي:

1. التوسع الحضري الكبير الذي يترافق بالهجرة من الريف إلى المدينة، وتزايد نسبة المستهلكين إلى المنتجين والتعدي الجائر على الأراضي الزراعية الخصبة وإقامة الأبنية الأسمنتية محلها، تسهم هذه العوامل كافة بتقليص الإنتاج الزراعي في ظل تزايد الطلب على المنتجات الزراعية والمواد الغذائية.

2– التشتت في الحيازات الزراعية وتفتيت الملكية وسيادة نمط الملكية الفردية وترك الأراضي من دون زراعة (بور) وإهمالها لسنوات عديدة وتعرضها للأخطار مثل التلوث والتصحر والرعي الجائر. إذ بلغت مساحة الأراضي التي تركت دون استغلال (أراضي بور) في الوطن العربي حوالى 30.4% من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية في عام 2007، ويرجع عدم استغلال هذه الأراضي لشح الموارد المائية أو تركها لاستعادة قدرتها على الإنتاج[16].

3- ضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي، على سبيل المثال بلغ عدد المشروعات المشملة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ في سورية منذ عام 1991 وحتى عام 2006 حوالى /108/مشروعاً، أو بما يعادل 3% من مجموع التكاليف الاستثمارية التقديرية لجميع المشروعات وتشير التقارير أن عدد المشروعات الزراعية المنفذة فعلاً قليل جداً نظراً للظروف الخاصة بالاستثمار الزراعي. [17]

4- قصور السياسة السعرية المناسبة التي تضمن حماية مصالح المزارعين والمنتجين والمستهلكين، إنّ الأسعار التي تتشكل في الأسواق العربية للسلع الزراعية لا تنطلق من إستراتيجية التنمية، بينما تضع الدول المتقدمة سعراً للمنتجات الزراعية وتدعم الإنتاج ليحصل المنتج على ربح كاف ليتابع إنتاجه ويزيد من استثماراته في الزراعة، وتدعم المستهلك أيضاً، وذلك بتسعير المنتجات الغذائية بشكل يتناسب مع وسطي دخل الفرد وليس حسب الأسعار العالمية.

التحديات غير المباشرة: تتضمن أهم التحديات غير المباشرة التي تواجه الأمن الغذائي ما يلي:

1- الاستعمار والاحتلال الأمريكي والإسرائيلي للعراق وفلسطين وما يتسبب به من حرمان هذه الشعوب من استثمار أراضيها الزراعية، ويعرض ثرواتها للنهب ويبقي سكانها عرضةً لنقص المواد الغذائية والأدوية، وبذلك تبقى البلدان المحتلة عرضة للاستغلال من قبل البلدان الرأسمالية من خلال المساعدات الغذائية التي تقدمها وتستخدمها وسيلة للضغط وإملاء الشروط السياسية والاقتصادية المجحفة بحقها. إذ بلغ حجم المساعدات المقدمة لفلسطين المحتلة من جميع المصادر حوالى 1868 مليون دولار وإلى العراق 9115 مليون دولار في عام 2007. [18]

2- النمو السكاني المرتفع الذي تشهده البلدان العربية الذي يخلق زيادة في الاستهلاك تفوق الإنتاج من جهة، وانخفاض الدخل وسوء توزيعه باعتبار أن الحصول على الغذاء يجب أن يقترن بالمقدرة على الدفع من جهة أخرى.

3- أزمة الغذاء العالمية، وما يشهده العالم من ارتفاع في أسعار السلع الغذائية الرئيسة، ويتأثر المستهلكون في الوطن العربي بهذا الارتفاع وتزداد معاناة المواطنين. حيث ارتفعت أسعار الغذاء بنحو 50% في الأشهر الستة الأخيرة من عام 2008، ونحو 125% في السنة الأخيرة، وانخفض الاحتياطي الغذائي العالمي إلى أدنى مستوياته على مدى 30 سنة وأصبح هناك نقص خطير في الكميات المتاحة في بعض السلع الاستهلاكية مثل الأرز[19]. أما أهم أسباب ارتفاع الأسعار فهي ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة التكاليف. وكان أثر هذه الأزمة خطيراً على الأمن الغذائي العربي وكان المتضرر الأكبر الفقراء في انخفاض مستوى معيشتهم لأن ارتفاع الأسعار اقتطع جزء لا بأس به من الدخل. فالمستهلكون ينفقون نحو 50% من دخلهم على الغذاء، فإذا ارتفعت أسعار الغذاء 40% فهذا يعني أن الدخل الحقيقي للأسر ينخفض بنسبة 20%، بينما الفقراء ينفقون نحو 80% من دخلهم على الغذاء، مما يعني أن دخلهم الحقيقي ينخفض بنسبة 32% نتيجة ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى الآثار التي يمكن أن يتركها هذا الارتفاع على الميزانية العامة والميزان التجاري الغذائي[20].

آفاق تحقيق الأمن البشري العربي:

إن الأمن البشري العربي أصبح مهدداً، خاصة في ظل العولمة وما تحمله للدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، وذلك في ظل منظمة التجارة العالمية التي عمقت عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بين دول المتقدمة والدول النامية.

ومن المتوقع أن يشهد القطاع الزراعي في الدول العربية نمواً جيداً من جراء تطوير التقنيات الحديثة، وبناء السدود وشق القنوات وزيادة المساحات المروية، خاصة في ظل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية والذي يقضي بأن تصبح السلع الزراعية والصناعية العربية المنشأ المتبادلة غير خاضعة للرسوم الجمركية والضرائب.

وقد أقر إعلان الكويت الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المنعقد في كانون الثاني عام 2009 العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين معدلاته وتشجيع الاستثمار في التنمية الزراعية واتخاذ الإجراءات لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لذلك، وسرعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية التي أقرتها قمة الرياض في عام 2007 للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي باعتبارها من أولويات الأمن القومي العربي. ولا يمكن التكهن بما سيتم تحقيقه على هذا الصعيد ، لكن هناك الكثير مما يجب القيام به...وإذا كان العرب غير قادرين على تحقيق ذلك، فذلك يعني أن العالم العربي لم يتمكن بعد من وضع خطة متكاملة لتطويره.

– آفاق زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة:

يلعب الدخل الفردي دوراً مهمّاً في زيادة الطلب، خاصة في الدول العربية التي يتميز سكانها بانخفاض معدل الدخول الفردية، لذلك فإن أية زيادة في الدخل ستؤدي مباشرة إلى زيادة في الطلب على الغذاء، وارتفاع الدخل يسبب زيادة في الطلب على الغذاء وزيادة الاستهلاك بمعدل يفوق زيادة الإنتاج، وبما أن الاستهلاك يتأثر بعاملين أساسيين سنوضحهما في المعادلة الآتية [21]:

$$D = P + NG$$

حيث أن:

D: معدل الزيادة السنوية في الطلب على الغذاء.

P: معدل النمو السكاني السنوي.

G: معدل الزيادة السنوية من دخل الفرد.

N: مرونة الطلب الدخلية.

أي أن أية زيادة في معدل النمو السكاني أو في دخل الفرد ستزيد من الطلب على الغذاء، فإذا أخذنا هذه المؤشرات على مستوى الوطن العربي لعام 2005 يكون:

P: معدل النمو السكاني السنوي عام 2004= 2.2 %.

N: مرونة الطلب الدخلية وتؤخذ عادة بين 7% و 8%.*

G: معدل الزيادة السنوية في دخل الفرد = 5.4 %.[2]**

و يكون لدينا معدل الزيادة في الطلب على الغذاء حسب أسعار التعادل =D

2.2+ (7% × 5.4 %) = 2.6 % تقريبا سنوياً.[3]***

*** لمزيد من المعلومات راجع صالح حسين عبد القادر عمان ص 205**

**** log (1+r) = 1/n log x2/x1.**

***** تشير بعض الدراسات أن معدل زيادة الطلب على الحبوب لا يقل عن 6% سنويا في البلدان النامية .... لمزيد من الاطلاع – مجلة الوحدة – 1991 عدد 84 – ص 49 – المختار مطيع : تساؤلات حول السياسات الزراعية العربية في علاقتها في مشكلة الغذاء.**

تؤكد النتيجة السابقة بأن الطلب على الغذاء غير مرن بشكل عام، فإن لم يتمكن العرب من زيادة إنتاجهم الغذائي بمعدل 2.6 % سنوياً لمواكبة الزيادة السكانية، والزيادة في الدخل. فإن ذلك يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية نتيجة زيادة المستوردات، وهذا يؤكد نفي الفرضية الثالثة من فرضيات البحث، ويلقي عبئاً كبيراً على الميزان التجاري لمواجهة العجز الغذائي، ومظاهر فشل الأمن الغذائي سيتبعها فشل في السياسة الاقتصادية الدولية، وستصبح الدول العربية رهينة السياسات الخارجية التي تستخدم سلاح الغذاء للضغط على البلدان العربية.

- **التكامل الاقتصادي العربي وسيلة لتحقيق الأمن البشري:**

أمام هذه المؤشرات الخطرة، وأمام وجود تحديات محلية وعالمية ضخمة يقف الإنسان العربي مذهولاً وهو يرى كيف تتجزأ هذه الأمة يوماً بعد يوم. بينما تقف بعض القيادات العربية راضية كل الرضا وهي تعقد اتفاقيات الشراكة مع إسرائيل، وبعضها الآخر اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري مع هذه الدول على حساب التجارة البينية للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة [22].

يمكن للتكامل الاقتصادي العربي أن يحقق الهدف المنشود (الأمن الغذائي العربي). وذلك بإعطاء الأولوية للكثير من الإجراءات المتمثلة في تحقيق التنمية العربية بالقدرات الذاتية وتحقيق التكامل ما بين الخطط القطرية والقومية واعتماد مبدأ التخطيط القومي العربي وتشجيع وإقامة وتطوير التكتلات الاقتصادية كالسوق العربية المشتركة، وقيام المشروعات التنموية المشتركة وتنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات العربية في هذا المجال، إضافة إلى إقامة المؤسسات البحثية المتخصصة وتعميم نتائج البحوث والتجارب على الأقطار العربية للاستفادة منها، وهذا لن يكون إلا بإرادة عربية مدركة لحجم التحديات المفروضة على الأمة العربية. وهكذا فإن "غيرفيه" يخلص إلى النتيجة التالية: {إن القلق يساورني حيال مستقبل العالم العربي أكثر مما يساورني حيال مستقبل الهند. ولا يعلم إلا الله عمق الكارثة في الهند، ولكن المطر يتساقط في الهند على الأقل، كما أن فيها على الأقل الأرض التي يستطيع المرء أن يستنبت فيها ما يشاء }[23].

إن التكامل الاقتصادي العربي لا بد أن يمر بمجموعة من المراحل، وقد بدأت البلدان العربية فعلاً بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تشكل نواة السوق العربية المشتركة، والذي بدوره يعدّ مدخلاً لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي سيكون حافزاً لإقامة صناعات تصديرية كبيرة، وصناعة إحلال الواردات، وخلق نوع من التكامل بين الصناعات، كما يشكل دافعاً لتحسين المناخ الاستثماري العربي، ويجذب الأموال العربية المهاجرة للاستثمار في المنطقة العربية. ويمكن أن يتحقق ذلك في تطوير مناطق زراعة القمح في كل الدول العربية وتدريب المهندسين الزراعيين واستغلال الأراضي الصالحة للزراعة استغلالاً جيداً .

وبالرغم من عدم قناعتنا بإمكانية قيام تكتل اقتصادي عربي في ظل السياسات القطرية العربية الحالية، فإنها الفرصة الوحيدة الباقية أمام العرب كي يحفظوا حضارتهم وآمنهم وتاريخهم.

الاستنتاجات والتوصيات:

1. بينت الدراسة التداخل بين التنمية البشرية. ومكونات الأمن البشري، خاصة الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، كما أن أي قصور في تحقيق الأمن البشري سيؤدي إلى تراجع في تحقيق التنمية البشرية، لذلك يجب على البلدان النامية توفير الأمن الغذائي والاقتصادي الذي يكفل تحقيق الأمن البشري بمجمل مكوناته ومن ثم تحقيق التنمية البشرية.

2. إن الأمن الاقتصادي في الوطن العربي حالياً يواجه تحديات خطيرة، أهمها ارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، واتضح ذلك بما يأتي:

- زيادة عدد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً، وارتفاع معدل البطالة الذي بلغ 12% على مستوى الوطن العربي.
- الزيادة السكانية في الوطن العربي، التي بلغت 2.3 % عام 2007، وهذا المعدل كفيل بمضاعفة عدد السكان في عام 2039 ليصبح 620 مليون نسمة.
- أصبح الأمن العربي مهدداً ليس فقط بانخفاض مستويات المعيشة وزيادة عدد الفقراء، بل من قبل المؤسسات الدولية خاصةً في ظل منظمة التجارة العالمية التي عمقت عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

3. هناك تفاوت كبير بين الدول العربية من حيث نصيب الفرد من السعرات الحرارية، وعدد السكان الذين يعانون نقص التغذية في الوطن العربي في ارتفاع مستمر.

4. يواجه الأمن الغذائي العربي تحديات مختلفة والمتضرر الأكبر من هذه التحديات هم الفقراء. فإن لم يتمكن العرب من زيادة إنتاجهم الغذائي بمعدل 2.6 % سنوياً لمواكبة الزيادة السكانية، والزيادة في الدخل. فإن ذلك يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية نتيجة زيادة المستوردات.

ونوصي بما يلي:

1. تقليل حجم الفجوة الغذائية ويمكن أن يتحقق ذلك باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمادية بالشكل الأمثل، واستخدام التكنولوجية الحديثة في القطاع الزراعي التي من شأنها زيادة الإنتاج والإنتاجية.

2. تخفيض معدل النمو السكاني ويمكن أن يتحقق ذلك بزيادة مشاركة المرأة في عملية الإنتاج، وتعريف السكان بأهمية وفوائد تقليل معدل النمو السكاني، واستخدام الوسائل المشروعة كافة لتحقيق ذلك.

3. تشجيع الاستثمارات التي تخلق فرص عمل تستوعب العاطلين عن العمل، وتؤمن لهم دخولا" مناسبة تحميهم من الفقر، وتسهم في تأمين الغذاء المناسب.

4. يجب أن تنتج الدول العربية أكبر قدر مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة وبطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها.

5. معالجة التحديات التي تواجه الأمن الغذائي من خلال تقليل حجم الهجرة من الأرياف إلى المدن بتشجيع الاستثمارات الزراعية بشتى الطرائق الممكنة. وتطوير التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي، وبناء السدود وشق القنوات وزيادة المساحات المروية.

6. وضع سياسة سعرية مناسبة تكفل مصالح المزارعين والمنتجين والمستهلكين.

7. لا يمكن معالجة الأمن البشري العربي ضمن حلول قطرية، بل لا بد من عمل عربي فعال، وإرادة سياسية واعية وقادرة على إقامة تكتلات اقتصادية عربية.

المراجع:

1- موقع انترنيت (الأمم المتحدة)، 5-10-2009 . < www. Un.org>

2- UNDP , Human Development report,2000, 338.

3- وهبي، محمد. *أمريكا الجديدة، هل يمكن التفاهم معها* ؟. مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 120، ، 2004 ، 45-60.

4 -UNDP , Human Development report ,1994,335.

5- المرجع السابق نفسه.

6- موقع انترنيت(شبكة النبأ للمعلوماتية)، 1-10-2009.< www.annabaa.org >

7-بيتر، مارتن هانس؛ شومان، هارالد ، *فخ العولمة*. سلسلة عالم المعرفة، الكويت العدد 238، 1998، 430.

8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية لعام* 2009، 2009، 388.

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، *تقرير التنمية الإنسانية العربية*، 2004، 268.

10- صندوق النقد العربي، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، أبو ظبي، 2006، 402.

11-الناصر، ناصر عبيد، *إشكالية الأمن الغذائي العربي*، النموذج السوري للاكتفاء الذاتي، دمشق، وزارة الثقافة، 2004، 191.

12- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، - *تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008*، الخرطوم، 2009، 86.

13- المرجع السابق نفسه.

14- المرجع السابق نفسه.

15- مرجع سبق ذكره، الناصر ناصر عبيد.

16- صندوق النقد العربي، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، أبو ظبي، 2009، 41.

17-موقع انترنيت (مجلة الاقتصادية) 19 -3-2010
<http://www.iqtissadiya.com/print.asp?id=3639 >

18-موقع انترنيت(صندوق النقد العربي)4-4-2010
<http://www.amf.org.ae/ar/jointrep >

19- مرجع سبق ذكره، *تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي* 2008، 86.

20- المرجع السابق نفسه.

21- صالح، حسين عبد القادر، *مشكلة الغذاء في الوطن العربي والعالم*، عمان، الجامعة الأردنية، 1973 ، 205.

22- السيد، علي عبد المنعم، *العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية*. المستقبل العربي، العدد 290، 2003، 42-54.

23- ستافر، يانوس، *التصدع العالمي "العالم الثالث يشب عن الطوق"*. ترجمة موسى الزغبي، مجلد ثاني، دمشق، 1988، 765.